

تحليل واقع الشمول المالي في الجزائر من خلال مؤشرات الشمول المالي للفترة 2015-2023 *Analysis Of the Reality of Financial Inclusion in Algeria Through Financial Inclusion Indicators for The Period 2015-2023*

عيوش رتيبة^{1*}، بن لكحل محمد أمين²

¹ مخبر الاقتصاد التطبيقي للتنمية، جامعة يحي فارس المدينة، الجزائر، ayouche.ratiba@univ-medea.dz

² مخبر الاقتصاد التطبيقي للتنمية، جامعة يحي فارس المدينة، الجزائر، benlakhal.mohamed@univ-medea.dz

تاريخ القبول: 2025/04/16

تاريخ الاستلام: 2025/02/13

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الشمول المالي في الجزائر وإبراز أهم التحديات التي تواجهه، وذلك من خلال تحليل بعض من مؤشرات الشمول المالي التي تقدمها قاعدة البيانات البنك الدولي *Findex global* خلال الفترة 2015-2023، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة أن مستوى الشمول المالي في الجزائر شهد تحسنا طفيفا، حيث ارتفعت نسبة الحسابات المصرفية لكنها بقيت دون المستوى المطلوب، مع تسجيل ضعف مؤشر وصول الخدمات المالية، وضعف الاقتراض للأفراد والمشروعات الصغيرة. تواجه الجزائر عدة تحديات أهمها ضعف البنية التحتية وانتشار الاقتصاد غير الرسمي، وضعف الثقة في النظام المالي، كما أنه رغم الجهود المبذولة في تطوير الخدمات الرقمية والمالية الإسلامية، لا تزال الخدمات الالكترونية محدودة، ويظل الابتكار المالي ضروريا لتعزيز الشمول المالي.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الخدمات المالية، مؤشرات الشمول المالي، المؤسسات المالية.

تصنيف JEL: G2، G23

Abstract:

This study aims to examine the reality of financial inclusion in Algeria and highlight the key challenges it faces by analyzing certain financial inclusion indicators presented in the World Bank's Global Findex database for the period 2015–2023. The study adopts a descriptive analytical approach.

The findings indicate that financial inclusion in Algeria has witnessed slight improvement, with an increase in the percentage of bank accounts. However, it remains below the desired level, with a weak indicator of access to banking services. Algeria faces several challenges, the most significant of which are inadequate infrastructure, the prevalence of the informal economy, low trust in the banking system, and limited small-scale lending to individuals and small businesses. Despite ongoing efforts to develop digital and Islamic financial services, electronic services remain underdeveloped. Financial innovation remains essential to enhancing financial inclusion.

Key Words: Financial inclusion, financial services, financial inclusion indicators, Financial institutions.

JEL Classification: G2، G23.

1. مقدمة:

أدى اندلاع الأزمة المالية العالمية في عام 2008 إلى تسليط الضوء على أوجه القصور في الأنظمة المالية التقليدية، لاسيما فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى الخدمات المالية. فقد كشفت الأزمة عن هشاشة العديد من المؤسسات المالية، مما دفع الحكومات والمنظمات الدولية إلى إعادة تقييم سياسات الإدماج المالي لضمان استقرار اقتصادي أوسع، كما أن الظروف الاقتصادية السيئة التي أعقبت الأزمة، من تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة، عززت الحاجة إلى استراتيجيات شمول مالي أكثر فعالية لتوسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية الرسمية، وخاصة الفئات المحرومة.

نتيجة لذلك، شهد العالم اهتماما متزايدا بالشمول المالي، حيث تبنت العديد من الدول سياسات تهدف إلى تعزيز وصول الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المالية الرسمية.

لقد برز الشمول المالي كأداة رئيسية لتعزيز التنمية الاقتصادية وتقليل الفجوة بين الفئات الاجتماعية المختلفة، حيث أطلقت العديد من الحكومات مبادرات لتعزيز الشمول المالي، بدعم من المؤسسات المالية الإقليمية والدولية. وقد أصبح الشمول المالي عاملا محوريا في تحقيق التنمية المستدامة، خاصة مع ارتباطه بتعزيز النمو الاقتصادي، وتمكين المرأة، ودعم ريادة الأعمال.

في هذا السياق، أولت الجزائر اهتماما متزايدا بالشمول المالي، إدراكا منها لأهميته في دعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وقد تبنت السلطات المالية الجزائرية مجموعة من الإصلاحات والإجراءات، مثل تطوير البنية التحتية المالية، وتعزيز انتشار الخدمات المصرفية الرقمية، وتوسيع نطاق التمويل الإسلامي لجذب فئات جديدة من المجتمع إلى النظام المالي الرسمي. وتعكس هذه الجهود التوجه الاستراتيجي للجزائر نحو تحقيق إدماج مالي أوسع كأحد المحاور الرئيسية للنمو الاقتصادي المستدام.

إشكالية الدراسة: يشكل الشمول المالي أحد الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي دولة. وقد شهدت الجزائر جهودا ملحوظة في تعزيز هذا المفهوم خلال الفترة من 2015 إلى 2023. يهدف هذا التحليل إلى استعراض واقع الشمول المالي في الجزائر من خلال دراسة مؤشرات الشمول المالي خلال هذه الفترة. ويمكن طرح السؤال التالي والذي يبلور الإشكالية الرئيسية للدراسة:

ما هو واقع الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة من 2015 إلى 2023؟

ويندرج تحت هذا السؤال الرئيسي جملة من الأسئلة الفرعية المتعلقة بموضوع الدراسة وهي:

- هل يؤثر الإطار التنظيمي والقانوني على تعزيز الشمول المالي في الجزائر؟
 - كيف يؤثر انتشار البنوك ووسائل الدفع الرقمية على مستوى الشمول المالي في الجزائر؟
 - هل يعتبر الوعي المالي للأفراد وامتلاكهم للحسابات المصرفية عنصرا هاما في دعم الشمول المالي في الجزائر؟
- فرضيات الدراسة: للإجابة عن الأسئلة الفرعية نستند على الفرضيات التالية:
- يعتبر وجود بيئة قانونية وتنظيمية في الجزائر عنصرا حاسما في تعزيز الشمول المالي في الجزائر؛
 - يؤدي انتشار وتوسع الشبكة المصرفية واستخدام الأدوات المصرفية الحديثة إلى تحسين مستوى الشمول المالي في الجزائر؛
 - يعتبر امتلاك الافراد للحسابات المصرفية بوابة للحصول على الخدمات المالية الأخرى ومن ثم تعزيز الشمول المالي في الجزائر.

اهداف الدراسة: نهدف من هذه الدراسة بشكل عام الى:

- بلورة المفاهيم الرئيسية للشمول المالي والتعرف على أهميته وابعاده ومؤشرات قياسه؛
 - الإطار التنظيمي والقانوني لنهج الشمول المالي في الجزائر؛
 - تحليل وتقييم مستويات الشمول المالي في الجزائر واهم التحديات التي تواجهه في ضوء قياس اهم مؤشرات.
- المنهج المتبع: للإجابة عن الإشكالية المطروحة وبلوغ الأهداف المسطرة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم من خلاله ابراز مفاهيم حول الشمول المالي مع الإشارة الى ابعاده ومؤشرات قياسه، وأيضاً من خلال الدراسة التحليلية لمختلف مؤشرات الشمول المالي في الجزائر.

2. مدخل للشمول المالي

يعتبر الشمول المالي عنصراً مهماً لتحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي لأي دولة، اختلفت مسميات الدارسين لمصطلح الشمول المالي، فهناك من يطلق عليه لفظ التمويل الشامل أو الاشتمال المالي كما ويطلق عليه لفظ التعمق المالي، وكل هذه المصطلحات ترتبط بمفهوم الشمول المالي وتتوحد من حيث الجوهر.

1.2 مفهوم الشمول المالي:

تعددت التعاريف حول الشمول المالي، ويمكن تعريفه على أنه:

- وفقاً لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OECD" يعرف الشمول المالي على أنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية والخاضعة للرقابة في الوقت وبالسعر المناسبين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه المنتجات والخدمات من قبل شرائح المجتمع المختلفة. (بركان ، عمان ، و حرنان ، 2022 ، صفحة 3)

- وفق بنك التسويات الدولية BIS الشمول المالي أنه القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية على الصعيد العالمي. (Tissot & Blaise , 2017, p. 2)

- وفق البنك المركزي الأوروبي FCB أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم ويتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة. (European CentralBank, 2023, p. 3)

ومما سبق يمكن تعريف الشمول المالي على أنه ضمان وتوفير مجموعة من الخدمات المالية الأساسية إلى قطاعات واسعة من الفئات ذات الدخل المنخفضة والمحرومة، بتكلفة معقولة وتمكينهم من فهم هذه الخدمات والوصول إليها.

2.2 أهمية الشمول المالي:

أصبح الشمول المالي يحظى بأهمية متزايدة لدى صناع القرار والعديد من الحكومات والمنظمات الدولية، فهو يعد هدفاً بحد ذاته في السياسات الاقتصادية والاجتماعية لكثير من دول العالم. يحقق جملة من المنافع وهي: (الخرجي، صبيان ، و الاعرجي ، 2020 ، صفحة 325)

- ساهم الشمول المالي في إطلاق عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر التواصل الإيجابي بين العملاء والمصارف في علاقة متوازنة تعطي ثماراً لكل الأطراف؛
- المنافع التي تحققها الخدمات المالية الرقمية، حيث يمكن بواسطتها إدارة المخاطر المالية، فالتحول من المدفوعات النقدية إلى الرقمية يمكن أن يحد من الفساد ويحسن مستوى الكفاءة؛

- زيادة فاعلية السياسة النقدية، حيث أن البلدان التي تشهد درجات مرتفعة من الشمول المالي للقطاع العائلي والأعمال تمكنهم من تعديل عملياتهم الادخارية والائتمانية رداً على التغيرات في أسعار الفائدة، مما يحسن من انتقال آثار السياسة النقدية ويسمح للسلطة النقدية بالعمل بصورة أفضل على ضمان استقرار الأسعار ودعم الاستقرار المصرفي؛

- يؤدي الشمول المالي إلى أتمتة النظام المالي من أجل توسيع انتشار الخدمات المالية لجذب أكبر عدد من المستخدمين مع الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات الالكترونية التي يشهدها العالم.

3.2 خصائص الشمول المالي:

يتميز الشمول المالي بمجموعة من الخصائص وهي: (زاوي، 2023-2024، صفحة 68)

- العمومية: حيث يستهدف جميع شرائح المجتمع مع التركيز على الفئات المهمشة وذوو الدخل المنخفض؛
- صفة الرسمية: حيث يقدم من خلال القنوات الرسمية من قبل مقدمي خدمات يعملون في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة؛
- الفعالية: وتتمثل الفعالية في إمكانية الوصول الفعال إلى الخدمات المالية في تقدمها المؤسسات الرسمية؛
- تنوع الخدمات المالية: تقديم خدمات ومنتجات مالية متنوعة وابتكار خدمات مالية ملائمة؛
- التكلفة: تقديم الخدمات والمنتجات بتكاليف معقولة وبأسعار منافسة وعادلة؛
- الأمان: من خلال توفير حماية لحقوق مستهلكي الخدمات المالية وهذا بضمان تعاملهم مع القنوات الرسمية وتفادي تلك غير الرسمية التي لا تخضع لأي من جهات الرقابة والإشراف؛
- الوقت: الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المنظمة في الوقت المناسب لجميع الأفراد على مدار الساعة؛
- الجودة: قديك خدمات ومنتجات ذات جودة ومصممة بشكل مناسب لاحتياجات العملاء.

3. ركائز الشمول المالي ومؤشرات قياسه

يشكل الشمول المالي ركيزة أساسية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة، ومفهوم الشمول المالي في السنوات الأخيرة تطور في كل من جوانبه، ومس الأبعاد والمؤشرات المتعلقة به.

1.3 ركائز الشمول المالي:

النهوض بالشمول المالي يتطلب توفير جملة من الركائز التي تسمح بنشره في أوساط كل الفئات في المجتمعات وهي تتمثل في: (سعيد، 2022-2023، الصفحات 51-52)

- دعم البنية التحتية المالية: يعد توفير بنية مالية تحتية قوية لتلبية متطلبات الشمول المالي أحد أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة؛
- حماية المستهلك: هي كل ما يتم تطبيقه من إجراءات تستهدف الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها الزبائن، في مجال تعاملهم مع المؤسسات المالية للحصول على مختلف الخدمات المالية في إطار متكامل من الإفصاح والشفافية في التعامل؛
- تطوير خدمات ومنتجات مالية تلي كافة احتياجات العملاء: لتيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للأفراد والمنشآت، وكذا سرعة الاستجابة لطلب الزبون واستعداد موظفي المؤسسات المالية إلى تقديم الخدمات وسهولة الحصول على الخدمة وتقديمها بما يتلاءم مع احتياجات العملاء؛

- التثقيف المالي: يكون من خلال اعداد استراتيجية وطنية لتعزيز مستويات التعلم والتثقيف المالي، والعمل على تقييم وقياس مدى نجاحه، مع التأكد من اشراك الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة بالتثقيف المالي، والذي يراد منه إيجاد نظام مالي متكامل يعمل على تعزيز وتطوير الوعي لدى كافة شرائح المجتمع.

2.3 مؤشرات الشمول المالي:

1.2.3 ابعاد قياس الشمول المالي على مستوى البلدان: تتمثل فيما يلي

أ. إمكانية الوصول الى الخدمات المالية: تتمثل في: (قاسمي و مزيان، 2022، صفحة 601)

- عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة؛

- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلومتر مربع ومدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة؛

- النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في وحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

ب. استخدام الخدمات المالية: تتحدد من خلال: (لطرش و حراق، 2020، صفحة 15)

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم؛

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كتاب ائتمان منتظم؛

- تعداد معاملات التجزئة عبر التقنية للفرد؛

- نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتوتر؛

- نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة؛

- تنمية البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية او دولية؛

- نسبة الشركات المتوسطة او الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية؛

- نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.

ج. جودة المنتجات والخدمات المالية: معظمها نوعية الا انها تمثل عناصر مهمة يمكن الاعتماد عليها في قياس الشمول المالي واهمها: (زاخ، 2023-2024، صفحة 80)

- الثقافة المالية: تمثل درجة المعرفة المالية يمكن الحصول عليها عن طريق الاستجواب لمعرفة الإجابات الصحيحة المتعلقة بالمفاهيم المالية الأساسية؛

- السلوك المالي: تمثل معرفة السلوك المالي للأفراد في حالات معينة وتحسب كل ثلاث سنوات؛

- الإفصاح؛

- الية تسوية النزاعات؛

- حواجز الائتمان؛

- تكلفة الاستخدام.

ويمكن تلخيص الابعاد الأساسية للشمول في الشكل الموالي:

الشكل 1: الأبعاد الرئيسية للشمول المالي



المصدر: من اعداد الباحثين بناء على المعطيات السابقة.

2.2.3 مؤشرات قياس الشمول المالي على المستوى العالمي: (مصطفاوي و عطيل ، 2020 ، صفحة 51)

أ. المؤشر العالمي للشمول المالي Global Findex: تعد قاعدة بيانات اشمل مجموعة بيانات في العالم حول حفظ البالغين، الاقتراض، الدفع وإدارة المخاطر.

ب. مؤشر المعرفة العالمي Global Knowledge Index: مؤشر المعرفة العالمي هو مبادرة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي UN و مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة MBRF، يهدف الى تقديم فهم أكثر انتظاما للمعرفة من ناحيتين. يسمح باستكشافات أكثر وضوحا لسياسات العرفة فيما يتعلق بالقطاعات المحتفلة.

ج. مؤشر محو الامية المالية Financial Literacy: ان انخفاض مستويات معرفة القراءة والكتابة المالية بالتزامن مع انخفاض الدخل هي من بين العقبات الرئيسية التي تحول دون شمول مالي أكبر، والمواطن بحاجة الى حد أدنى من الثقافة المالية لإدارة اموره المالية، ولنجاح الاندماج المالي يتطلب الاهتمام بالثقافة المالية من اجل تحسين جودة الخدمات والمنتجات المقدمة.

كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل 2: مؤشرات الشمول المالي على المستوى العالمي



المصدر: من اعداد الباحثين بناء على المعطيات السابقة.

4. واقع الشمول المالي في الجزائر

عملت الجزائر كغيرها من دول العالم على تبني الشمول المالي كأحد المحاور الأساسية في اجندة التنمية الاقتصادية من خلال وضع استراتيجيات تشمل كافة الجوانب والمتطلبات اللازمة لتعزيز الشمول المالي.

1.4 الإطار التنظيمي والقانوني لنهج الشمول المالي في الجزائر:

تولي الحكومة الجزائرية أولوية لمسعى الشمول المالي من خلال القوانين والتشريعات، كانت المبادرة الأولى سنة 2010 من خلال قانون النقد والقرض حيث تم الحق في حيازة حساب، وتلتها عدة إجراءات أخرى لتحسين الشمول المالي في الجزائر، وفي ميلي اهم الإجراءات المتخذة:

✓ صدور الامر 10-04 المعدل والمتمم للأمر 10-03 من قانون النقد والقرض تم بموجبه توجيه البنوك والمؤسسات المالية بتوفير بعض العمليات المصرفية بشكل مجاني واحترام اخلاقيات المهنة. (الامر رقم 11-03 ، 2003)

✓ المادة 35 مكرر من القانون رقم 08-13 ديسمبر 2013، والمتضمن قانون المالية لسنة 2014، والتي تنص على ضرورة ان يعمل البنك المركزي على تسهيل تقديم الخدمات البنكية قصد تشجيع الشمول المالي من خلال الانتشار والتواجد المنتظم للبنوك والمؤسسات المالية بغاية تقريبها للمواطنين. (قانون المالية رقم 08-13، 2013، صفحة 21)

✓ واستمر هذا النهج مع التعليم رقم 01 المؤرخة في 14 فيفري 2018 المتعلقة بتطوير الشمول المالي والتي توجه المسؤولية مباشرة لقطاع البنوك لتفعيل ديناميكية الشمول المالي من خلال التنوع في المنتجات وتوسيع النطاق وتقديم تلك المنتجات بما يتوافق مع احتياجات العملاء والاستفادة من الابتكارات التكنولوجية وسعيا نحو الاستدامة. (التعليم رقم 01 ، 2018)

✓ قانون المالية لسنة 2021 في مادته 146 على وجوب توفير المتعاملين الاقتصاديين لوسائل الدفع الالكتروني لتمكين المستهلكين من تسديد مشترياتهم عبر الحساب البنكي او البريدي وهذا يعل على تشجيع الخدمات المالية الرقمية وهذا من شأنه يحسن من مستويات الشمول المالي. (قانون المالية رقم 20-20 ، 2020)

✓ تعديل قانون النقد والقرض سنة 2023 من أبرز التعديلات تعزيز حوكمة وصلاحيات بنك الجزائر اضافة الى ذلك تعزيز الاستقرار المالي من خلال تطوير اليات الرقابة المصرفية وتطوير وسائل الدفع لتحسين الشمول المالي. (قانون رقم 09-23 ، 2023)

2.4 تحليل مؤشرات الشمول المالي في الجزائر:

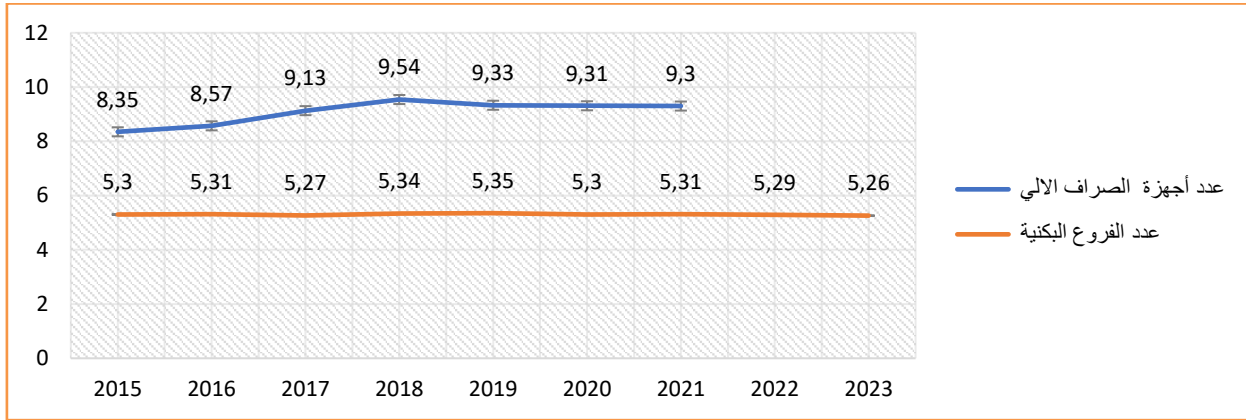
1.2.4 مؤشرات الوصول للخدمات المالية:

تصنف الجزائر ضمن مجموعة الدول ذات مستويات الشول المالي دون المتوسط، فعلى الرغم من الجهود المبذولة لا تزال الجزائر تعاني منذ فترة من زيادة متنامية في معدلات الاقصاء المالي، وهو ما يعكس زيادة في حجم الأموال المتداولة خارج القطاع الرسمي ، وتسعى الجزائر لتحقيق مستويات متقدمة من الشمول المالي من خلال استراتيجياتها وسياساتها الهادفة لتوسيع الوصول للخدمات والمنتجات المالية لجميع شرائح المجتمع لاسيما الفئات المحرومة وتقليص الفجوات بين الجنسين وبين ذوي الدخل المنخفض والمرتفع. (زاخ، 2023-2024، صفحة 224)

أ. مؤشر الانتشار المصرفي: يعبر هذا المؤشر عن مدى الانتشار الجغرافي للمصرف وذلك من خلال توزيع الوحدات المصرفية على المناطق الجغرافية بمختلف مناطق الدولة، إضافة الى سهولة الوصول المالي من خلال الأجهزة الرقمية. (زريقي و بن ثابت ، 2022 ، صفحة 528)

يعكس هذا المؤشر مستوى الوصول إلى الخدمات المصرفية، وهو مرتبط بمعدلات الشمول المالي والنمو الاقتصادي أيضاً، ومن خلال الشكل الموالي سوف نبين تطور عدد الفروع البنكية وأجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف نسمة خلال الفترة محل الدراسة 2015-2023.

الشكل 3: عدد الفروع البنكية وأجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف نسمة في الجزائر خلال الفترة 2015-2023



المصدر: من اعداد الباحثين بناء على بيانات البنك الدولي، متاح على الخط: www.worldbank.org.

تاريخ الاطلاع: 2025-01-13.

نلاحظ من الشكل نسبة الانتشار للفروع البنكية لكل 100 ألف نسمة شبه ثابتة تقريباً، أي نسبة الانتشار المصرفي ثابتة مقارنة بالنمو السكاني وهذا لا يفسر ثبات عدد البنوك الناشطة في الجزائر ولكن نسبة الزيادة في عددها مقارنة بنسبة النمو السكاني تبقى ثابتة. وتجدر الإشارة ان نسبة الانتشار المصرفي تختلف من منطقة لأخرى. لكنه دون المستوى المطلوب.

ومن خلال هذا الشكل يمكن ملاحظة ان عدد أجهزة الصراف الآلي في زيادة مستمرة خلال الفترة محل الدراسة وكانت أكبر قيمة في سنة 2018 وهي توافق الفترة التي تم فيها اصدار التعليمات المتعلقة بتطوير الشمول المالي والتي توجه المسؤولية مباشرة لقطاع البنوك لتفعيل ديناميكية الشمول المالي، والاستفادة من الابتكارات التكنولوجية بما يتوافق مع احتياجات العملاء. وهذا ما نبينه أكثر خلال ما يلي:

❖ تطور عدد الفروع البنكية حسب المناطق الجغرافية في الجزائر للفترة (2015-2023): الجدول الموالي يبين توزيع الفروع البنكية حسب المنطقة الجغرافية في الجزائر خلال الفترة 2015-2023.

الجدول 1: عدد الفروع البنكية حسب المنطقة الجغرافية في الجزائر للفترة 2015-2023

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
	المناطق	المناطق	المناطق	المناطق	المناطق	المناطق	المناطق	المناطق	المناطق
مناطق حضرية	1378	1398	1412	1442	1434	1443	1464	1477	1499
مناطق ريفية	91	90	94	95	100	106	108	113	115
المجموع	1469	1488	1506	1537	1534	1549	1572	1590	1614

المصدر: بنك الجزائر، متاح على الخط: www.bank-of-algeria.dz، تاريخ الاطلاع: 2025-01-13.

حسب الجدول أعلاه يمكن ملاحظة ان الفروع البنكية في المناطق الريفية قد زادت بنسبة 26% خلال الفترة محل الدراسة، مقابل زيادة طفيفة تقدر بـ 8.78% في المناطق الحضرية خلال الفترة وهذا راجع للاستراتيجيات الدولية في تنمية المناطق الريفية من جهة، ومن جهة أخرى تشبع المناطق الحضرية من حيث عدد الفروع والبنوك، أي أن القطاع

المصرفي في المناطق الحضرية وصل الى مستوى التشبع، حيث أصبحت البنية التحتية كافية لتلبية احتياجات السكان دون الحاجة الى توسع كبير، عكس المناطق الريفية. وعموما يمكن القول ان نسبة الانتشار المصرفي دون المستوى المطلوب في كثير من المناطق الجزائرية.

❖ تطور عدد أجهزة الصراف الآلي التابعة لفرع البنك للفترة (2015-2023): الجدول الموالي يبين تطور عدد أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك خلال الفترة 2015-2023.

الجدول 2: عدد أجهزة الصراف الآلي التابعة لفرع البنك خلال الفترة 2015-2023

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
المناطق									
مناطق حضرية	1243	1289	1333	1365	1313	1481	1573	1649	1499
مناطق ريفية	43	52	54	56	73	83	92	106	115
المجموع	1286	1341	1387	1421	1386	1564	1665	1755	1614

المصدر: بنك الجزائر، متاح على الخط: www.bank-of-algeria.dz، تاريخ الاطلاع: 2025-01-13.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول اعلاه، زيادة في عدد أجهزة الصراف الآلي في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية التي كانت زيادة طفيفة جدا، وهذا راجع الى أنه غالبا ما تتركز المؤسسات المالية والمصرفية في المدن التي تتوفر على بنية تحتية قوية من كهرباء وشبكات الهاتف والانترنت، مما يسهل تشغيل وصيانة أجهزة الصراف الآلي، بالإضافة الى نقص الوعي المصرفي في الأرياف مقارنة بالمدن وبالتالي يكون الاعتماد أكثر على النقد مقابل الخدمات المصرفية الرقمية.

❖ عدد أجهزة الصراف الآلي التابعة لمؤسسات البريد: تعتبر مؤسسة البريد من اهم المؤسسات المالية غير البنكية التي تسمح لعملائها بالقيام بمختلف العمليات البريدية والمالية، والجدول الموالي يبين تطور عدد أجهزة الصراف الآلي التابعة لمؤسسات البريد خلال الفترة 2015-2022.

الجدول 3: عدد أجهزة الصراف الآلي التابعة لمؤسسات البريد خلال الفترة 2015-2022

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المناطق								
مناطق حضرية	1042	1116	1258	1281	1276	1299	1301	1743
مناطق ريفية	37	6	13	112	128	108	108	177
المجموع	1079	1122	1271	1393	1404	1407	1409	1920

المصدر: بنك الجزائر، متاح على الخط: www.bank-of-algeria.dz، تاريخ الاطلاع: 2025-01-13.

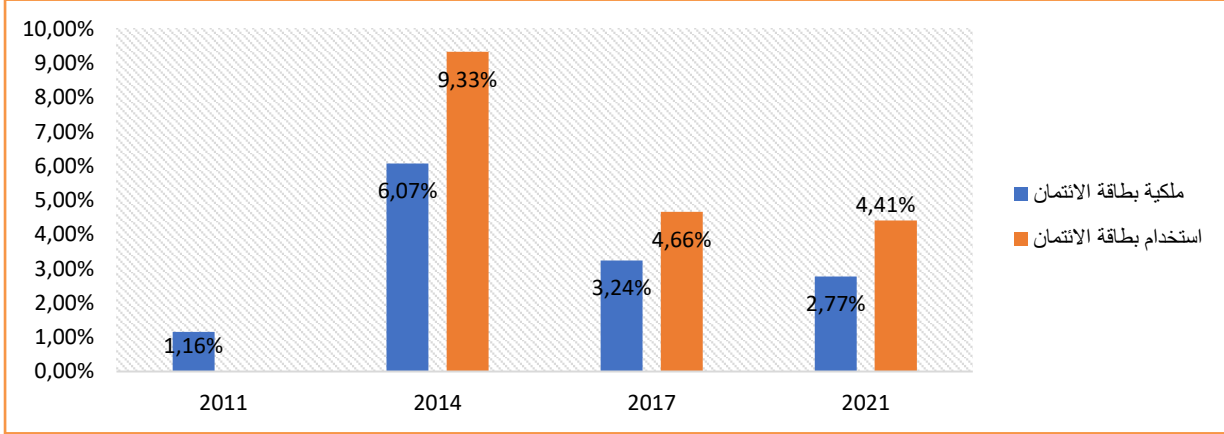
نلاحظ من الجدول ارتفاع عدد أجهزة الصراف الآلي للمؤسسة البريدية من 1079 سنة 2015 الى 1920 سنة 2022 بنسبة تقدر بـ 77.94%، تكمن أهمية أجهزة الصراف الآلي باعتبارها القناة الأكثر استعمالا من طرف العملاء فمع التطور التكنولوجي أصبح من الممكن استعمالها لسحب الأموال إضافة الى استعمالات أخرى كالاطلاع على الرصيد، طلب البطاقة او دفتر الشيكات وغير ذلك من العمليات المالية.

عموما، يعود ارتفاع عدد فروع البنوك وأجهزة الصراف الآلي في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية راجع الى الكثافة السكانية المرتفعة في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية، وبالتالي تركز الأنشطة التجارية والاقتصادية

بهذه المناطق يكون أكبر، مما يزيد من الطلب على الخدمات المالية والمصرفية وخاصة أجهزة الصراف الآلي. أيضا غالبا ما تتركز المؤسسات المالية والمصرفية في المدن التي تتوفر على بنية تحتية قوية من كهرباء وشبكات الهاتف والانترنت، مما يسهل تشغيل وصيانة أجهزة الصراف الآلي.

ب. مؤشر ملكية واستخدام البطاقات المصرفية: يقاس الوصول للخدمات المالية بنسبة ملكية بطاقات الدفع والائتمان واستخدامها الى جانب عدد الفروع البنكية وأجهزة الصراف الآلي ويوضح الشكل التالي نسبة ملكية واستخدام الائتمان للأفراد البالغين في الجزائر خلال الفترة 2015-2023.

الشكل 4: نسبة ملكية واستخدام بطاقات الائتمان فوق 15 سنة في الجزائر خلال الفترة 2011-2021



المصدر: بيانات البنك الدولي، متاح على الخط: www.worldbank.org، تاريخ الاطلاع: 2025-01-13.

والملاحظ من خلال الشكل السابق، أنه يوجد نمو واضح في ملكية بطاقات الائتمان حتى عام 2014، ثم تراجع طفيف واستقرار لاحقا، حيث أنه في عام 2011، كانت ملكية بطاقات الائتمان منخفضة عند 1.16 %، ثم ارتفعت بشكل كبير إلى 6.07 % في 2014، وهو ما قد يكون مرتبطا بتوسع الخدمات المصرفية أو تغييرات في السياسات المالية. بعد ذلك، شهدت انخفاضا إلى 3.24 % في 2017، قبل أن تتراجع بشكل طفيف إلى 2.77 % في 2021، مما يشير إلى احتمال وجود تحديات في الوصول أو الاعتماد على وسائل دفع أخرى.

أما فيما يخص استخدام بطاقات الائتمان فإنه يتبع نمطا مشابها ولكن بمعدلات أعلى، حيث في 2011، لم يكن الاستخدام ملحوظا، لكن في 2014 بلغ 9.33 %، مما يشير إلى أن بعض الأشخاص قد يستخدمون البطاقات دون امتلاكها، ربما من خلال أفراد العائلة أو بدائل أخرى. تراجع الاستخدام لاحقا إلى 4.66 % في 2017، ثم إلى 4.41 % في 2021، مما قد يعكس توجهها نحو استخدام وسائل دفع أخرى مثل الدفع الإلكتروني أو تفضيل التمويل الإسلامي الذي قد يحد من استخدام بطاقات الائتمان التقليدية.

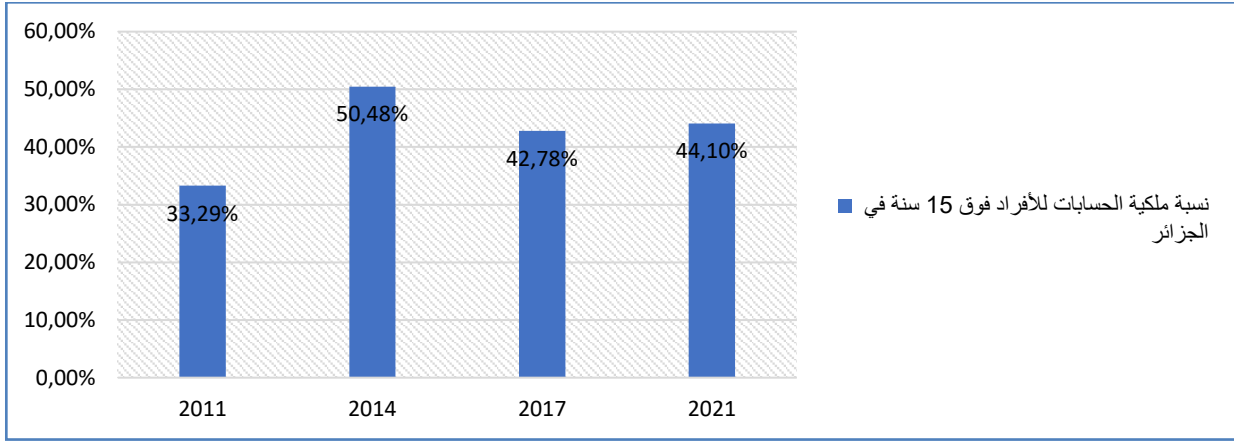
2.2.4 تحليل مؤشرات استخدام الخدمات المالية:

يركز مؤشر استخدام الخدمات المالية الى مدى استخدام الخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، ولتحديد ذلك يتطلب جمع البيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة. (بولمراج، 2023-2022، صفحة 14)

وتشمل هذه المؤشرات عدد الحسابات لدى المؤسسات المالية، وعدد القروض المصرفية وغيرها من المؤشرات التي سوف يتم التطرق اليها فيما يلي:

أ. مؤشر ملكية الحسابات المالية: يعتبر من أهم المؤشرات لقياس مستوى الشمول المالي، كونه يعكس بشكل أفضل واقع الشمول المالي، والشكل الموالي يوضح نسبة ملكية الحسابات للأفراد فوق 15 سنة في الجزائر خلال الفترة 2011-2021 حسب بيانات البنك الدولي.

الشكل 5: نسبة ملكية الحسابات للأفراد فوق 15 سنة في الجزائر خلال الفترة 2011-2021



المصدر: بيانات البنك الدولي، متاح على الخط: www.worldbank.org، تاريخ الاطلاع: 2025-01-13.

يظهر الشكل 5 تطور نسبة امتلاك الأفراد فوق 15 سنة للحسابات المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2011-2021، بناء على بيانات البنك الدولي. يمكن تفسير هذا التطور اقتصادياً كما يلي:

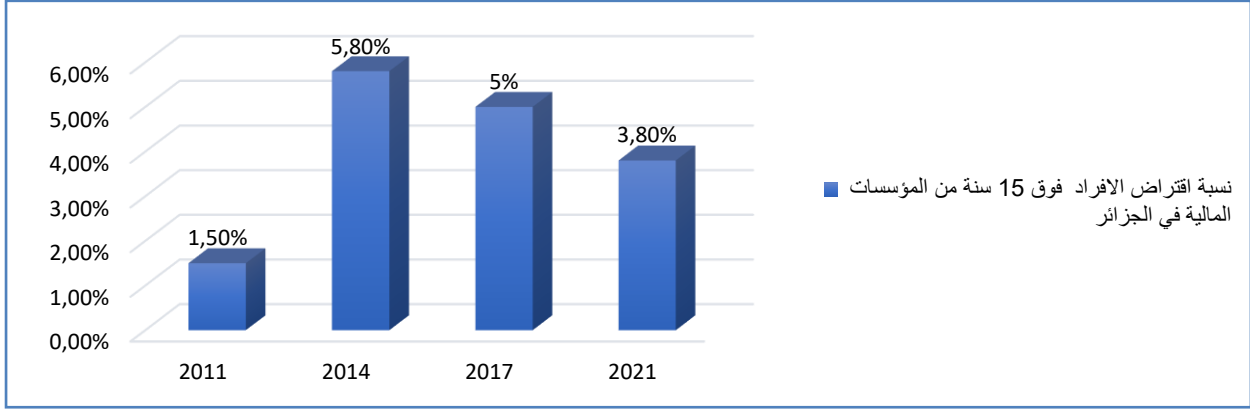
في الأول سجلنا تحسناً في الشمول المالي بين 2011 و 2014، حيث ارتفعت نسبة امتلاك الحسابات المصرفية من 33.29 % في 2011 إلى 50.48 % في 2014، وهو ما يعكس جهود الحكومة الجزائرية في تعزيز الشمول المالي من خلال سياسات تشجيع فتح الحسابات المصرفية، مثل تبسيط الإجراءات المصرفية، وإطلاق برامج مالية داعمة، ودمج شرائح أكبر من السكان في النظام المصرفي، قد يرجع السبب أيضاً إلى توسع الخدمات المصرفية الرقمية وزيادة الاعتماد على المعاملات البنكية الإلكترونية.

في المرحلة الثانية سجلنا انخفاضاً في نسبة الحسابات المصرفية بين 2014 و 2017، حيث شهدت النسبة تراجعاً إلى 42.78 % في 2017، مما قد يكون ناتجاً عن عدة عوامل أهمها تأثير الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر بعد انخفاض أسعار النفط منذ 2014، مما أثر على النشاط الاقتصادي وأدى إلى تراجع دخول الأفراد. مع تزايد الاقتصاد غير الرسمي، حيث يفضل العديد من الأفراد التعامل نقداً بدلاً من استخدام البنوك، بالإضافة إلى ضعف الثقة في النظام المصرفي، خاصة مع القيود المفروضة على السيولة المالية خلال هذه الفترة.

بعدها عاد التحسن ولو بشكل طفيف بين 2017 و 2021، حيث عادت النسبة للارتفاع إلى 44.10 % في 2021، مما يشير إلى محاولات الحكومة لتعزيز الشمول المالي مجدداً. وأيضاً قد يكون هذا الارتفاع مدفوعاً بتوسع الخدمات المصرفية الرقمية، وزيادة استخدام الهواتف الذكية في المعاملات المالية، وتشجيع الدفع الإلكتروني، كما أن أزمة كورونا (2020) قد تكون لعبت دوراً في هذا التحسن.

ب. مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية: يبين الشكل الموالي نسب الاقتراض من المؤسسات المالية للأفراد البالغين في الجزائر فوق 15 سنة في الجزائر، خلال الفترة 2011-2021.

الشكل 6: نسب اقتراض الافراد فوق 15 سنة من المؤسسات المالية في الجزائر خلال الفترة 2011-2021



المصدر: بيانات البنك الدولي، متاح على الخط: www.worldbank.org، تاريخ الاطلاع: 2025/01/13.

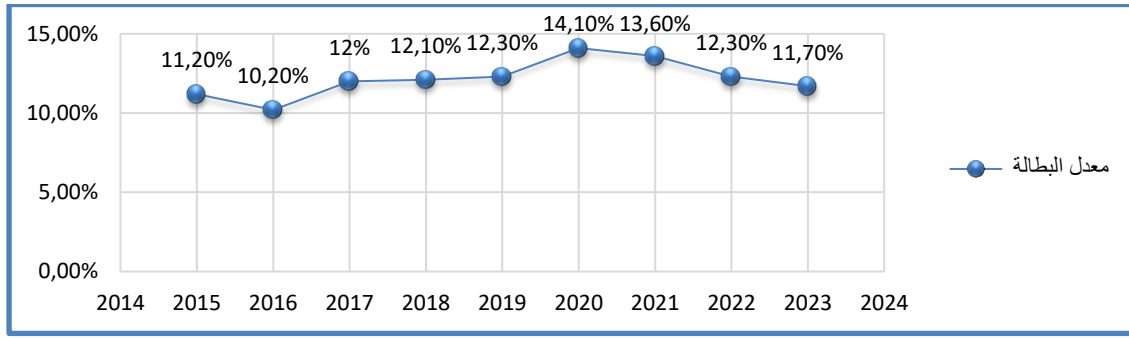
يعرض الشكل تطور نسبة اقتراض الأفراد من المؤسسات المالية في الجزائر خلال الفترة 2011-2021، وفقا لبيانات البنك الدولي. حيث سجلنا زيادة نسبة اقتراض الأفراد من المؤسسات المالية بين 2011 و2014، فقد ارتفعت نسبة الأفراد المقترضين من المؤسسات المالية من 1.5% في 2011 إلى 5.8% في 2014، وهو ارتفاع كبير يعكس تحسن إمكانية الوصول إلى التمويل، ويمكن أن يكون ارتفاع الطلب على القروض مرتبطا بتزايد الاستهلاك والاستثمار في العقارات أو المشاريع الصغيرة، مدفوعا بتحسين الأوضاع الاقتصادية في تلك الفترة. في الفترة الثانية سجلنا استقرارا نسبيا بين 2014 و2017 مع انخفاض طفيف، حيث انخفضت نسبة المقترضين إلى 5% في 2017، ويرجع هذا ربما على تباطؤ الاقتصاد الجزائري بعد انخفاض أسعار النفط منذ 2014، مما أثر على قدرة البنوك على تقديم القروض، وتشديد شروط الإقراض بسبب المخاوف من زيادة الديون المعدومة، بالإضافة إلى تراجع ثقة الأفراد في النظام المصرفي، مما يدفع البعض إلى البحث عن مصادر تمويل غير رسمية. بعدها تراجعت نسبة اقتراض الافراد من البنوك في 2021 إلى 3.8%، ويعود هذا في الغالب إلى التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا (2020-2021)، حيث أدت الأزمة إلى تراجع النشاط الاقتصادي، وزيادة المخاطر المالية، مما دفع البنوك إلى تقليل الإقراض. وأيضا زيادة الاقتصاد غير الرسمي، حيث يفضل العديد من الأفراد تجنب البنوك والاعتماد على التمويل العائلي أو الأسواق غير المنظمة، بالإضافة إلى السياسات النقدية المتحفظة التي قد تكون فرضت قيودا إضافية على الإقراض للحد من المخاطر المالية.

3.4 التحديات التي تعيق توسع الشمول المالي في الجزائر:

من الأسباب التي حالت دون توسع الشمول المالي في الجزائر نجد:

- ضعف الانتشار المصرفي: حسب الشكل 3 نلاحظ ضعف في الانتشار المصرفي، وبالتالي ان الخدمة المصرفية غير متاحة لكافة شرائح المجتمع، ولمعالجة هذه المشكلات لابد من توسيع شبكة الفروع المصرفية في المناطق الريفية أكثر مع تعزيز التكنولوجيا المالية لتسهيل وصول الافراد الى الخدمات البنكية.
- ارتفاع معدلات البطالة: يعد التوظيف أحد العوامل المؤثرة بشكل كبير في الشمول المالي، فالأفراد الذين هم عاطلين عن العمل أو الذين يعملون وظائف غير منتظمة قد يواجهون تحديات كبيرة في الوصول الى الخدمات المالية. هذا ما يبينه الشكل الموالي:

الشكل 7: معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2015-2023



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، متاح على الخط: www.worldbank.org، تاريخ الاطلاع: 2025/01/13.

من خلال الشكل نلاحظ ارتفاع معدلات البطالة حيث اغلبيتها فاقت 10% وهي متقاربة خلال فترة الدراسة، وهذا دليل على وجود تحديات تواجه الشباب الباحثين عن فرص العمل بالرغم من الجهود والبرامج مثل صرف منحة البطالة الا ان النتائج دون المستوى. وبالتالي دور الحكومة في تعزيز فرص العمل من شأنه يساهم في زيادة الافراد في النظام المالي وتعزيز الشمول المالي.

- ارتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمي: حيث توجد نسبة كبيرة من المعاملات المالية تتم خارج النظام المصرفي، حيث يفضل الكثير من الأفراد والشركات التعامل نقداً بدلاً من استخدام البنوك، بالإضافة إلى ضعف الثقة في النظام المصرفي يدفع العديد من المواطنين إلى تجنب فتح حسابات بنكية أو الحصول على قروض.

- ضعف الثقافة المالية للأفراد: حيث يوجد نقصاً في الوعي المالي لدى الأفراد وعدم إدراكهم لأهمية الخدمات المصرفية الحديثة مثل الدفع الإلكتروني والتوفير والاستثمار، مع غياب برامج فعالة للتثقيف المالي، خاصة في المناطق الريفية.

- صعوبة الإجراءات المصرفية وتعقيدها: فالشروط الصارمة لفتح الحسابات المصرفية أو الحصول على القروض تؤدي إلى عزوف الأفراد عن التعامل مع البنوك. كما أن أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة يجدون صعوبة في تقديم الضمانات المطلوبة للحصول على التمويل.

- محدودية انتشار الخدمات المصرفية الرقمية: فرغم التحسن في السنوات الأخيرة، لا تزال البنية التحتية للخدمات المصرفية الرقمية، مثل الدفع الإلكتروني والمحافظ الرقمية، غير منتشرة بشكل كاف، كما أن ضعف استخدام الإنترنت والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول في بعض المناطق يحد من قدرة المواطنين على الوصول إلى الخدمات المالية.

- نقص الابتكار في الخدمات المالية الإسلامية: رغم وجود طلب متزايد على المنتجات المالية الإسلامية، فإن تنوع هذه المنتجات ما زال محدوداً في الجزائر، مما يدفع البعض إلى البحث عن حلول تمويلية غير رسمية.

- القيود على السيولة المصرفية وسياسات الإقراض: حيث تنتهج البنوك الجزائرية سياسات متحفظة في الإقراض، ما يحد من فرص التمويل، خاصة للأفراد وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة. بالإضافة إلى تداعيات الأزمات الاقتصادية، مثل انخفاض أسعار النفط وجائحة كورونا، أثرت على قدرة البنوك على تقديم القروض.

• ضعف التكامل بين القطاعات المالية والتكنولوجية: إن عدم وجود بيئة متكاملة بين البنوك وشركات التكنولوجيا المالية (FinTech) يحد من تطوير خدمات مالية مبتكرة، بالإضافة إلى غياب تشريعات واضحة تدعم الشراكة بين المؤسسات المالية والتكنولوجيا الحديثة.

5. الخاتمة:

اهتمت هذه الدراسة بتحليل واقع الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2015-2023، من خلال تحليل بعض مؤشرات الشمول المالي في الجزائر، خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي في الجزائر:

نتائج الدراسة: خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الرئيسية التي تسلط الضوء على واقع الشمول المالي في الجزائر:

❖ تظهر الدراسات أن الجزائر تسجل درجة متوسطة من الشمول المالي، حيث تصل نسبة امتلاك الحسابات المصرفية إلى 44.10% سنة 2021 حيث ارتفعت بين سنتي 2017 و2021 وهذا يرجع لبداية انتشار الوعي المصرفي ومجهودات الدولة من أجل تعزيز الشمول المالي، ومع ذلك، يُلاحظ أن هذا المستوى دون المطلوب مقارنةً بالدول المتقدمة؛

❖ نقص الفروع المصرفية في المناطق الريفية يحد من وصول الأفراد إلى الخدمات المالية. بالرغم من استراتيجيات الدولة في تنمية المناطق الريفية إلا أنها غير كافية؛

❖ تكمن أهمية أجهزة الصراف الآلي باعتبارها القناة الأكثر استعمالاً من طرف العملاء فمع التطور التكنولوجي أصبح من الممكن استعمالها لسحب الأموال إضافة إلى استعمالات أخرى كالإطلاع على الرصيد، طلب البطاقة أو دفتر الشيكات وغير ذلك من العمليات المالية؛

❖ شهدت الجزائر تحسناً في نسبة امتلاك الأفراد للحسابات المصرفية بين 2011 و2014، لكنها تراجعت بعد ذلك بسبب الأزمات الاقتصادية وضعف الثقة في النظام المصرفي، ورغم الجهود المبذولة، لا يزال جزء كبير من السكان غير مشمولين ماليًا، خاصة في المناطق الريفية.

❖ ارتفعت نسبة الاقتراض بين 2011 و2014 لكنها تراجعت بعد ذلك، مما يشير إلى أن الأفراد يواجهون صعوبات في الحصول على التمويل الرسمي.

❖ تأثر الشمول المالي في الجزائر بالأزمات الاقتصادية وبالسياسات النقدية، حيث شهدت الجزائر تراجعاً في معدلات الإقراض للأفراد بسبب الأزمة الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط سنة 2014، وأيضاً جائحة كورونا سنة 2020، كما يعتمد جزء كبير من الأفراد والشركات الصغيرة على التمويل غير الرسمي بسبب تعقيدات التعامل مع البنوك، مما يحد من توسع الشمول المالي.

❖ هناك ضعف في الوعي المالي لدى الأفراد، مما يحد من قدرتهم على الاستفادة من الخدمات المصرفية.

❖ بطء التحول الرقمي في الخدمات المالية، فعلى الرغم من الجهود المبذولة إلا أنه لا تزال الخدمات المالية الرقمية، مثل الدفع الإلكتروني والمحافظ الرقمية، غير منتشرة بشكل كاف رغم التحسن التدريجي.

❖ رغم وجود طلب على المنتجات المالية الإسلامية، إلا أن البنوك لم تقدم حلولاً كافية لجذب المزيد من العملاء المهتمين بالخدمات المتوافقة مع الشريعة.

- ❖ تواجه الجزائر عدة تحديات في تعزيز الشمول المالي، أبرزها ضعف التثقيف المالي، ضعف الانتشار المصرفي، ارتفاع معدلات البطالة.
- التوصيات: في ضوء هذه الدراسة، تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات لتعزيز الشمول المالي في الجزائر:
- ❖ توسيع شبكة الفروع المصرفية: يجب تعزيز وجود الفروع المصرفية في المناطق الريفية والنائية لضمان وصول أكبر عدد من الأفراد إلى الخدمات المالية؛
- ❖ تطوير المنتجات المالية المناسبة: يجب على المؤسسات المالية تصميم منتجات وخدمات تلبي احتياجات الفئات المستهدفة، خاصة ذوي الدخل المنخفض والشباب؛
- ❖ تشجيع استخدام الخدمات المالية الرقمية: ينبغي تبني استراتيجيات تشجع على استخدام التكنولوجيا المالية، مثل تطبيقات الهواتف المحمولة والمحافظ الرقمية، لتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية؛
- ❖ إطلاق برامج توعية مالية لتعزيز ثقافة التعاملات المصرفية لدى المواطنين.
- ❖ تعزيز الشراكة بين البنوك وشركات التكنولوجيا المالية، ودعم الابتكار المالي عبر تطوير الخدمات المصرفية الرقمية وتحفيز الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية (FinTech).
- ❖ تحسين البيئة التنظيمية لتسهيل الوصول إلى القروض وتشجيع المؤسسات المالية على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ تعزيز التمويل الإسلامي من خلال تقديم منتجات أكثر تنوعاً تلبي احتياجات مختلف شرائح المجتمع.

6. قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

• المقالات:

- 1- ثريا عبد الرحيم الخزرجي، طارق صبيان، سعيد الاعرجي، (2020)، القياس الاقتصادي لأثر الشمول المالي على الاستقرار المصرفي في العراق، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد 26، العدد 119، ص ص. 531-548.
- 2- ذهبية لطرش، وسمية حراق، (2020)، واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية وأهميتها في تعزيز الشمول المالي، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 5، العدد 2، ص ص. 93-113.
- 3- سهام زريقي، علال بن ثابت، (2022)، أثر الانتشار المصرفي على سيولة البنك (دراسة حالة لبعض البنوك المصرفية)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، ص ص. 524-541.
- 4- مصطفىاوي محمد امين، عطيل هارون، (2020). الشمول المالي ومؤشرات قياسه العالمية والمحلية، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 8، العدد 1، ص ص. 46-53.
- 5- يسمينه قاسمي، توفيق مزيان، (2022)، دور أهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة- دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدول العربية، مجلة المنهل، المجلد 5، العدد 1، ص ص. 597-608.

• الرسائل والأطروحات:

- 6- صبرينة سعدي، (2022-2023)، تفعيل الخدمة التأمينية التنافسية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، (أطروحة دكتوراه)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
- 7- محمد امين زايع، (2023-2024)، تكنولوجيا المعلومات ودورها في تحقيق الشمول المالي- دراسة تحليلية تقييمية لحالة الجزائر خلال الفترة 2000-2020، (أطروحة دكتوراه)، المركز الجامعي عبد الله مرسل، تيبازة، الجزائر.
- 8- وحيدة بولمراج، (2022-2023)، المنتجات البنكية الإسلامية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، (أطروحة دكتوراه)، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر.

● المداخلات:

9- عماد بركان، احمد عمان، نجوى حرنان، (2022)، أهمية تبني التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي – الامارات العربية المتحدة نموذجا، الملتقى الدولي الافتراضي: البيانات الضخمة والاقتصاد الرقمي كآلية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية - الفرص والتحديات، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر.

● القوانين والمراسيم:

- 10- بنك الجزائر، التعليمية رقم 01 المؤرخة في 14 فيفري 2018.
- 11- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون المالية رقم 20-16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2020، العدد 83.
- 12- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الامر رقم 03-11 المؤرخ في 26 اوت 2003، العدد رقم 52، الصادرة بتاريخ: 27 اوت 2003.
- 13- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون المالية رقم 13-08 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013، العدد رقم 68.
- 14- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023، العدد رقم 43، الصادرة بتاريخ: 27 جوان 2023.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

- 15- European Central Bank, (2023), Digital Financial Inclusion, 11th MAG Meeting, Digital euro project team, May 10 2023.
- 16- Bruno Tissot and Blaise Gadanez, (2017), Measures of financial inclusion - a central bank, perspective, Regional Statistics Conference of the International Statistical Institute (ISI) in Bali on 21-24 March 2017, Indonesia.